شنـاشيـل

جنّ في أروقة النزاهة!

■ عدنان حسين

في مناسبتين سمعتُ من مسؤولين كبيرين في الحكومة تأكيداً بان هيئة النزاهة لا تُفصح عن كل ما يقع بين يديها من قضايا فساد مالي وإداري، وان القضايا المُعلن عنها صغيرة، فيما الكبيرة التي تصل قيمة الواحدة منها إلى مئات ملايين الدولارات وأكثر يمتنع مسؤولو الهيئة عن فضحها خوفاً على حياتهم لأن هذه القضايا ترتبط بمسؤولين كبار في الدولة والأحزاب المتنفذة فيها.

شخصياً لا أشك في جدّية الهيئة ونزاهتها في تقصي قضايا الفساد وملاحقتها، بيد أن الأمور بخواتيمها كما يقال، وحتى الآن فان النتائج التي حققتها الهيئة تبدو متواضعة للغاية بالمقارنة مع حجم الفساد القائم على الأرض وآثاره الكارثية على الاقتصاد الوطني وحياة الناس، فالمبالغ المسروقة المُستعادة ليست ذات قيمة، فيما لم يُعلن عن أسماء مسؤولين كبار، بدرجة وزير أو وكيل وزارة أو نائب في البرلمان إلى المحاكمة، باستثناء وزير التجارة الأسبق الذي لم ينله شيء بسبب "عدم كفاية الأدلة". حتى ليخيل لنا أن وراء هذا الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة وخارجها وراءه جنّاً وليس إنساً.

لنأخذ مثلاً آخر تقرير للهيئة، وهو الذي صدر أول من أمس، وأفاد بأنه "بلغ تقدير قيمة الفساد في الدعاوى التي حققت فيها الهيئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي (٢٢٦,٧٠٤,٣٩٥,٩٥٥,١٠٠) دينار"، وهو رقم فلكي، فالمبلغ يعادل نحو ١٩٠ مليار دولار.

وأضاف التقرير أن الهيئة "عملت على التحقيق في (١٦٨٦٠) دعوى، منها (٩٩٦١) إخبارية و(٦٨٩٩) جزائية، وكانت أعلى وزارات فتحت دعاوى جزائية عن جرائم فساد فيها خلال الفترة من ٢٠١١/١/١ ولغاية ٢٠١١/٦/١ الداخلية والبلديات والأشغال والعمل والشؤون الاجتماعية".

وزاد انه "بلغ عدد المطلوبين للهيئة (٣٣١٨) متهماً منهم (٧٧) بدرجة مدير عام فأعلى من ضمنهم (٦) بدرجة وزير، فيما بلغ عدد المطلوبين بأوامر إلقاء قبض (١٤٣٩) منهم (٢٤) بدرجة مدير عام فأعلى بضمنهم (١) بدرجة وزير نفذ منها (٦٢٤) أمراً.. أما عدد المطلوبين بأوامر استقدام فبلغ (١٨٧٩) منهم (٥٣) بدرجة مدير عام فأعلى بضمنهم (٥) بدرجة وزير نفذ منها (٩٩١) أمراً".

وأضاف "وأحالت الهيئة (١٧٧٧) متهماً على محاكم الموضوع لمحاكمتهم عن (١٤٤٨) دعوى فساد بينهم (٥٦) من مرشحي الانتخابات و (٦٦) بدرجة مدير عام فأعلى منهم (١٠) بدرجة وزير".

وصدرت أحكام بالإدانة والعقوبة على (٤٧٩) متهما من مجموع عدد المحاكمين البالغ (٦٢٧)، ومن بين المدانين (٤٧) مديراً عاماً فأعلى بضمنهم (٣) بدرجة وزير و(١٨) من مرشحي الانتخابات.

وأشار التقرير إلى انه تم إيقاف الإجراءات الجزائية نهائيا في حق (٢٩١) متهماً في (١١٤) دعوى جزائية لعدم موافقة الوزير أو المرجع الإداري الذي يتبعه المتهم بحكم المادة (١٣٦/ب) الملغية من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

كما أوضح التقرير أن عدد مزوري الوثائق الدراسية من مرشحي انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠ بلغ (١٠٢) مرشحين اثنين لكن لم يُحل سوى (٧) منهم على المحاكم فيما حُكم على واحد فقط.

ورغم هذا الغابة الكبيرة من الأرقام لم نجد في التقرير اسماً واحداً لمتهم أو مُدان. وهذا الامتناع عن ذكر الأسماء لا يساعد الهيئة في تحقيق أهدافها وأداء واجباتها.

ذات مرة سمعت رئيس الهيئة القاضي رحيم العكيلي يقول في مقابلة تلفزيونية إن سياسة الهيئة عدم إعلان أسماء المتهمين، بدعوى أن هذا تقليد عالمي.. والواقع انه حتى في الولايات المتحدة وبريطانيا لا يتردد القضاء ولا أجهزة الشرطة والتحقيق عن أسماء المتهمين ناهيك عن المدانين. ومنذ أسابيع عرف العالم كله ان رئيس صندوق النقد الدولي قد أعتقل بتهمة محاولة اغتصاب عاملة فندق في نيويورك. وبعد أيام من ذلك أعلن في بريطانيا أن عضواً في البرلمان متهم بالتحرش الجنسي بفتاة صغيرة وقد أستدعي إلى التحقيق وحدد له موعد للاستماع الى رده على التهمة.

نعم، القاعدة القانونية تقول ان المتهم بريء حتى تثبت إدانته، لكن لا توجد قاعدة قانونية تمنع إعلان من وُجه إليه الاتهام رسمياً بعد توفر عناصر هذا الاتهام لدى الأجهزة التحقيقية والقضائية. وبالطبع لا يوجد البتة ما يمنع إعلان أسماء المدانين.

امتناع هيئة النزاهة عن نشر أسماء حتى المدانين يعطي صدقية للقول بأنها تخاف فعلاً.. وهذا يُقلل من التعويل عليها ويُضعف الثقة بها ويبدد الأمل في أن تكون اليد التي تُنقذ الشعب من هذا غول الفساد.

البرلمان منشغل عنها بمبارك الكبير وترسيم الحدود

مصدر حكومي: أزمة الحقول المشتركة ستبقى عالقة إلى حين العثور على حكم

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في وقت كشفت الحكومة أن مباحثاتها مع دول الجوار بخصوص الحقول النفطية المشتركة بحاجة إلى حَكَم يضمن التوزيع العادل، تنتظر لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الانتهاء من أزمتي ميناء المبارك وترسيم الحدود مع دول الجوار للخوض في ملف تلك الحقول.

يأتي ذلك في وقت يتوقع خبراء في المجال النفطي وجود ما يقارب ٧ حقول مشتركة بين العراق ودول الجوار.

وأفادت مصادر حكومية مطلعة لـ"المدى" أن اللجنة المشتركة بين العراق والكويت المخصصة لمتابعة الحقول المشتركة لم تصل حتى اللحظة إلى حلول مناسبة، مضيفة انه تم التفكير باللجوء إلى طرف ثالث يلعب دور الحكم ويحاول التقريب في وجهات النظر ويضمن توزيع الحقول الإنتاجية بين الطرفين، كلا بحسب حصته.

أما بخصوص اللقاءات مع الجانب الإيراني أكدت المصادر ذاتها أنها عُقدت بصورة متقطعة بين فترة وأخرى، موضحة أن الجانب العراقي يركز على الحقول العابرة للحدود أي "تلك التي تتكون من جزأين الأول في العراق والآخر في بلد ثانٍ"، متابعة أن هذا النوع من الحقول يجب أنْ يتم التعاون للاستفادة منه، أما الحقول الحدودية التي تقع جميعها داخل العراق وعلى الحكومة أن تستغلها بكامل طاقتها، معربة عن تقديرها بأن الجانبين الإيراني والكويتي يتفهمان ضرورة إيجاد حلول بالرغم من اختلاف وجهات النظر، مشددة على ضرورة أن تكون هناك خطوات أكثر من هذه الدول لوضع اللمسات الأخيرة للتعاون المشترك، رابطة إيجاد الحلول بسلسلة من المشاكل التي بين العراق وإيران والكويت على المستويات السياسية والاقتصادية.

بدورها قللت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، من أهمية حقول النفط الحدودية بالنظر لوجود مشاكل اكبر منها، متوقعة طرح الموضوع للنقاش بعد الانتهاء من ملف ميناء المبارك وترسيم الحدود البرية والبحرية.

ونفت عضو اللجنة ندى الجبوري مناقشة ملف الحقول المشتركة، في لجنة العلاقات الخارجية، مبينة "أن لجانا مشتركة بين الوزارات ذات العلاقة تتابع ملف تلك الحقول كونها السلطة التنفيذية المعنية"، مشددة على عدم وجود أي تقصير، لان لجنتها تشرع وتراقب السياسة الخارجية للدولة.

وأضافت الجبوري، وهي قيادية في ائتلاف العراقية، لـ"المدى"، "أن ملفات أخرى أكثر أهمية ستكون لها الأولوية، لاسيما قضيتي ميناء المبارك وترسيم الحدود البرية والبحرية"، مستدركة "هذا لا يعني إهمال الحقول المشتركة، وسنتابعه بالتفصيل حين يطرح في اللجنة"، واصفة إياه بالمعقد، ومنتقدة دور كل من إيران والكويت لتعمدهما عدم حسم الملفات العالقة.

وقالت الجبوري "إن هناك تجاوزات كبيرة لهذه الدول على الحدود العراقية واللجنة عازمة على مناقشتها جميعها".

وتم عقد ورشة عمل مؤخرا بشأن توحيد الإنتاج من المكامن البترولية الحدودية المشتركة في مجلس النواب بالتعاون بين الخبراء العراقيين ونظرائهم الدوليين تمت فيها مناقشة وضع الآبار المشتركة بين العراق ودول الجوار.

وبحث العراق في هذه الورشة مع الخبراء الدوليين وضع آليات معمول بها على النطاق الدولي من اجل ضمان حقوق الشعب العراقي واستحقاق البلد من النفط عبر هذه الحقول.

في غضون ذلك، وصف متخصصون الطاقة الإنتاجية للحقول المشتركة بالواطئة، إلا أنهم أكدوا ضرورة أن تجد الحكومة الحلول اللازمة للاستفادة منها، مستبعدين حصول العراق على تعويضات مما فاته من كسب نتيجة الاستغلال الأحادي الجانب للآبار.

ويشدد الخبير النفطي إبراهيم بحر العلوم على ضرورة إيجاد الحلول لجميع الحقول النفطية المشتركة، لما لها من اثر كبير على الاقتصاد العراقي فضلا عن أنها تحكم العلاقة بين بغداد والجوار.

وأضاف بحر العلوم لـ"المدى" "لا زالت هنالك مشاكل عالقة بين الأطراف رغم وجود بوادر حلول التي بدورها تستوجب إيجاد أطر مشتركة لإزالة جميع النقاط الخلافية بين العراق وجيرانه".

وكانت اللجان الفنية قد عقدت ٣ اجتماعات مع إيران، ومن المؤمل عقد اجتماع آخر في هذا الشهر للجان الوزارية المشتركة بين العراق والكويت ومن المحتمل أن يكون في بغداد لمناقشة عدد من القضايا العالقة من بينها الملف النفطي.

بحر العلوم والذي شغل في وقت سابق منصب وزير النفط يرى أن الحكومة متجهة نحو إيجاد الحلول من خلال هذه الاجتماعات، وتابع "ليس من الصعب تسوية المشاكل، لأنها عولجت في اغلب دول العالم بما فيها الخليجية".

وبحسب إحصائيات للخبير النفطي فأن هناك أكثر من ١٧ تركيبا جيولوجيا حاملا للكاربونات، حيث يُتوقع معه اكتشاف آبار نفطية، وبالتالي يستحق المسح للتأكد منه، وذكر "أن هنالك ثلاثة حقول مشتركة مع إيران واثنين مع الكويت وواحدا مع سوريا وآخر غازيا مع الأردن"، داعيا إلى "وجود رؤية للتعامل معها لتصبح نقطة لتحديد العلاقات بين دول المنطقة".

ويستبعد بحر العلوم أن تكون الطاقة الإنتاجية للحقول المشتركة كبيرة بالنظر إلى حجم ما تنتجه الحقول العراقية، إلا انه قال "على أية حال فأنها حقوق للعراق"، محذرا من أن عدم الاستفادة منها، يصب في مصلحة الدول الإقليمية التي سوف تستخرجه لاسيما مع انخفاض الأراضي لها، الأمر الذي يسبب هجرة للسوائل من العراق إلى الطرف الآخر.

وخلال الفترة الماضية لم يحصل العراق من هذه الحقول على أية حقوق، واستمر كل من إيران والكويت على وجه الخصوص في استغلال عامل انخفاض مستوى الأرض من جانبها وانتقال النفط إليها، لكن بحر العلوم يفترض وجود جدية وحسن نية لدى دول الجوار في حل القضية رغم حاجة العراق لتوسيع تحركاته، أما فيما يخص ما فات العراق من كسب يقول "لنعمل على اخذ حصتنا مما تبقى في هذه الحقول بالشكل الذي لا يؤثر على الدول الجوار وفقا للقوانين الدولية".

■ اللجنة المشتركة بين العراق والكويت بخصوص الحقول المشتركة لم تصل حتى اللحظة إلى حلول مناسبة، لذلك تم التفكير بطرف ثالث يلعب دور الحكم ويحاول التقريب في وجهات النظر ويضمن توزيع الحقول الإنتاجية بين الطرفين كلا بحسب حصته

■ وبحسب إحصائيات لخبير نفطي فأن هناك أكثر من ١٧ تركيبا جيولوجيا حاملا للكاربونات، حيث يُتوقع معه اكتشاف آبار نفطية، وبالتالي يستحق المسح للتأكد منه، فضلا عن وجود ثلاثة حقول مشتركة مع إيران واثنين مع الكويت وواحد مع سوريا وآخر غازي مع الأردن

سبعة ابار مشتركة ينتظر العراق تسويتها مع دول الجوار.. (أرشيف)

النجيفي: فعلنا كل شيء ولم يتحقق شيء

١٠٠ يوم ساخنة في الموصل.. دون نتائج

□ متابعة/ المدى

عاشت الحكومة المحلية في نينوى في الأشهر الثلاثة السابقة سباقاً مع الزمن، فمن جهة أرادت أن تثبت للمواطنين كفاءتها في إدارة الملف الخدمي مقارنة بباقي الحكومات المحلية، فيما سعت من جهة أخرى إلى تفويت الفرصة على خصومها، فرصة إسقاطها بتهمة عجزها عن أداء مهامها.

ما أن أعلن رئيس الوزراء عن مهلة المئة لتحقيق إصلاحات خدمية وإدارية حتى أخذ المحافظ وأعضاء مجلس المحافظة يظهرون بشكل يومي عبر وسائل الإعلام، في ندوات تضم مدراء الدوائر الحكومية، لمناقشة احتياجات المحافظة الأساسية، وإظهار ما تحقق من إنجازات حتى وإن كانت من قبيل الواجبات اليومية لتلك الدوائر.

وبدا أن الشعور السائد لدى أعضاء الحكومة المحلية في نينوى، أن الحكومة المركزية تستهدف إقالتهم من خلال برنامج المئة يوم الذي أطلق في ٢٧ شباط الماضي وانتهى في ٧ حزيران الجاري.

فمنذ أن اندلعت التظاهرات في عموم مناطق العراق قبل أكثر من ثلاثة أشهر، وأحرق المتظاهرون في الموصل مبنى مجلس المحافظة، طلب رئيس الوزراء من المحافظ الاستقالة من منصبه، إلا أن الأخير رفض الإذعان وحمّل الحكومة المركزية مسؤولية تردي الخدمات.

وخلال مؤتمر صحفي قال النجيفي "في كل يوم مر من المئة يوم التي حددها رئيس الحكومة، كانت هناك مشكلة جديدة تحدث في محافظة نينوى، ومؤامرة تحاك من اجل النيل منها".

وكان المحافظ يشير بذلك إلى مؤتمر عقده أحد شيوخ عشائر شمر إحدى أكبر عشائر المحافظة، تحت شعار "من أجل نينوى نحو التغيير والبناء"، شارك في حضوره قادة أمنيون مرتبطون برئيس الوزراء نوري المالكي، وصدر عنه بيان ختامي طالب بإقالة المحافظ وحل مجلس المحافظة.

وفي ما يتعلق بالطاقة الكهربائية، فقال المحافظ أن تجهيز الكهرباء الوطنية للمحافظة بقي على حاله، إذ لا تحصل نينوى إلا على ثماني ساعات يوميا من الكهرباء كحد أعلى. لكنه أشار إلى "زيادة طفيفة" طرأت على معدل تزويد الكهرباء بعد أن قررت الحكومة توفير الوقود مجانا لأصحاب المولدات الأهلية.

من جهة أخرى، شهدت محافظة نينوى خلال مدة المئة يوم التي انقضت زيارات ميدانية لعدد من الوزراء، لتحفيز الدوائر التي تتبع وزاراتهم.

ولم تخلُ بعض تلك الزيارات من الاستعراض ولفت الانتباه، كما فعل وزير البلديات والأشغال العامة عادل مهودر، الذي ظهر في اجتماع موسع عقد في مبنى محافظة نينوى منتصف نيسان أبريل الماضي، وكان يرتدي زي عمل ميداني أزرق اللون.

ورغم أن وزارة البلديات بدأت بعدها بتوزيع قطع أراض سكنية على أُسر الشهداء والمصابين، ورفعت مديرية بلديات نينوى وبلدية الموصل من نشاطهما، وشرعت الأخيرة وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣ بحملات تنظيف ليلية في مدينة الموصل، إلا أن مسؤولين في محافظة نينوى اتهموا الوزير بعدم تنفيذ وعود قطعها.

الموصليون يؤكدون أنهم لم يلمسوا شيئا مهماً على مستوى الخدمات خلال مدة المئة يوم، باستثناء حصولهم منذ يوم ٣ حزيران يونيو على ساعات ليلية إضافية من الكهرباء.

وتركزت مطالب المواطنين الذين التقاهم "نقاش"، وهو مركز بحثي مهتم بالشأن السياسي العراقي، على حل مشكلات الكهرباء والماء والطرق والسكن، وبناء مدارس ومستشفيات وتوفير وظائف جديدة، وفوق كل ذلك استقرار أمني وسياسي، وهذان أهم ما تفتقران إليهما نينوى في الوقت الحالي.

أما المحافظ أثيل النجيفي، وبالرغم من استعراضه عدد من الانجازات نسبها إلى حكومته، إلا أنه قال "لم تحصل أشياء جوهرية أو كبيرة خلال مدة المئة يوم، لأن قرار تحديد هذه المدة لم يكن مدروساً أبدا، ولم يتم التخطيط له بشكل جيد".

■ بالرغم من استعراض أثيل النجيفي عددا من الانجازات نسبها إلى حكومته، إلا أنه قال "لم تحصل أشياء جوهرية أو كبيرة خلال مدة المئة يوم، لأن قرار تحديد هذه المدة لم يكن مدروساً أبدا، ولم يتم التخطيط له بشكل جيد.

الاطفال والخدمات.. (أرشيف)

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون